

بحث في المعاهدات

خطاب حضرة صاحب السعادة الأستاذ خليل
محمد علي علوي باشا
وهو الذي منع من القائه بالاسكندرية في يوم ٩ أكتوبر ١٩٢٦

« إذا أريد بالناس أن يرضوا
بالمعاهدة فرحين مستبشرين . وأن يروها
قد حققت الاستقلال الكامل . والاماني
الوطنية . فما على الذين يطبقون هذا
الرأي الا أن يغتبطوا . وأن يقيموا
أقواس النصر وأعلام الفرح . وأن يظهروا
أنواع السرور وأفانين المرح . وأن
يرقصوا رقصة الطير المذبوح - ورحم
الله الشهداء » محمد علي علوي

توزع مجاناً

بحث في المعاهدات

خطاب حضرة صاحب السعادة الأستاذ جليل

محمد علي علوي باشا

وهو الذي منع من القائه بالاسكندرية في يوم ٩ كنوز ١٩٢٦

« اذا أريد بالناس أن يرضوا
بالمعاهدة فرحين مستبشرين. وأن يروها
قد حققت الاستقلال الكامل. والاماني
الوطنية. فما على الذين يطبقون هذا
الرأي الا أن يفتبطوا. وأن يقيموا
أقواس النصر وأعلام الفرح. وأن يظهروا
أنواع السرور وأفانين المرح. وأن
يرقصوا رقصة الطير المذبوح - ورحم
لله الشهداء » محمد علي علوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى الأمة المصرية الكريمة

إلى الشيوخ والنواب ، إلى الشباب الغيور

تتقدم «اللائحة القومية للاستقلال التام» بهذا الخطاب الجامع
النزيه الذى كان مزمعا أن يلقيه بالاسكندرية فى يوم الجمعة
٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ حضرة صاحب السعادة الوطنى الصادق
محمد على علوبه باشا

تتقدم اللائحة بهذا الخطاب إلى الأمة ليقتنى فى كل قلب
وليتهدى به كل أمين حينما تدق ساعة الخطر فتعرض المعاهدة على
مجلسى البرلمان فاما الموافقة وهى الموت الذى لاحياة بعده وإما
الرفض وفيه رفع لراية الوطن فى إباء وشيم .
تتقدم اللجنة وهى تهتف من الأعماق .

أيها المصريون جميعا

ارفضوا المعاهدة

ففى الطامة الكبرى والبلاء المؤبد

اللائحة

تحريراً فى ١٤ - ١٠ - ١٩٣٦

نص الخطاب

سادتي

أحييكم وأشكركم على تشریفكم

وبعد فاذا كان لي أن أبدأ الكلام عن المعاهدة في مدينةكم
الزاهرة فما ذاك إلا لأنها ثغر الوطن ، وأى شيء أحق من ثغره
بالافصاح عن مراده

سادتي

قبل أن أبدأ كلمتي في بحث المعاهدة أرى على لزماً أن
أعيد إلى ذاكرتكم ثلاث كلمات من الدستور ، هي الدستور كله ،
وما بقي من نصوصه ليس إلا تنظيماً لمريم هذه الكلمات الثلاث
« الأمة مصدر السلطات » ومما تفرع عنها في الدستور ان حرية
الرأي مكفولة في دائرة القانون

لهذا ترون البلاد الدستورية الجديرة بهذا الاسم تحترم هذه
القاعدة الأساسية وهذا العهد السامي احتراماً يقرب من التقديس .
فاذا جد في أفق البلاد أمر له خطرته كان من الامور الطبيعية قبل
إبداء الرأي فيه أن تحاط الأمة علماً بحقيقته ودخائله وملايساته
وعلى هذا نرى في الحياة النيابية الصحيحة كلما شغل الأمة
بمحدث ذي بال ، حركة في الصحف نشيطة ، واجتماعات ومؤتمرات ،
وخطباً ونشرات يدلى فيها كل برأيه بكامل حريته يؤيد فيها حجته ،

ويدحض حجة غيره. والحكومة في ذلك كله. هما يمكن لونها السياسي
وهما يمكن عقيدتها ترعى الناس جميعا . والآراء جميعا ، تحمي
حصولها كما تصون أنصارها تحت ظل لقانون والعدل والمساواة ،
وتسمح للجميع بأن يساهموا في الاذاعة الاساسية الحكومية ،
حتى اذا وقف الشعب على الآراء المختلفة . والادلة المتباينة أمكنه
أن يميز بين الحق والباطل . فلا يؤخذ في رأيه على غرة
تلك هي الحياة النيابية . وهذا هو السلوك الحكومي المتفق
مع أساس الدستور فيما قضى به من أن الامة مصدر السلطات

...

وإذا نظرنا إلى ما يشغل مصر الآن من أمر المعاهدة وجب
علينا أن نعتقد أنه أهم حادث يتوقف عليه مصير البلاد إلى زمن
بعيد .

لهذا كان من الطبيعي أن نرجو من ولوا الحكم بيننا أن
تتسع صدورهم للمناقشة العامة في أمر هذا الحادث القومي الجلل ،
وأن يسهلوا للناس جميعاً وسائل فهمه على الواجه المختلفة من تأييد أو
نقد ، فإن الحياة النيابية تقضى بذلك ، ولن يكون للأمة رأى
صحيح إلا بهذه الوسيلة

كما نرجو ألا تنتقل المناقشة في هذا الموضوع الحيوى من الجدل
إلى الهزل ، ومن النقد البريء إلى التراشق بالشتائم والسباب ، ومن

تلمس الحقيقة إلى التهديد بالطمع في الضمائر والكرامات . فإن
الامر كيان شعب بأسره . في حاضره ومستقبله وأن مصر ودولة في
أعناقنا يجب أن نصونها ونخدمها . وأن نسمها لابائنا راضين
بحكم التاريخ مغتبطين

...

وانى إذ سميت في بحث هذه المعاهدة وتقدير قيمتها . واظهار
مرماها . وتحديد مداها على وجوها الصحيحة فأنا أقوم بواجب
وطنى لا أبغى منه سوى ارضاء ضميرى . متخذاً في هذا البحث
ما يجب أن يكون عليه النقد الشريف من الترفع عن المساس بأى
شخص كان في ضميره أو كرامته . عالماً أن النقد يجب أن يوجه
إلى الاعمال لا إلى الاشخاص . كما أن واجب الشرف الوطنى يقضى
بأن يقال للمصيب لقد أحسنت ولم تخفى . لقد أسأت . ولا مجاملة
في حقوق الوطن .

سادتى

أردت في محادثة اليوم ان أقصر بحثى على الامور الاساسية
لمشروع المعاهدة . تاركاً مسائلها الأخرى وهى لاتعد شيئاً امام
المسائل الحيوية التى لا محيص عن شرحها شرحاً يذنبها الى الافهام
بطريقه سهله لاتحتمل شكاً أولبسا . وأعنى بالمسائل الحيوية التى
محورها لمشروع مسائل للناطق العسكرية والسودان . والمحالفة

ومعها المعاهد . والامتيازات . لاجنبية وحمايه الاجانب

...

ولنلاحظ بادىء الراى ان الامة المصرية ما فتئت من يوم
الاحتلال تطالب بحقها . ثم قامت قومتها المعروفة بعد ان وضعت
الحرب العالمية أوزارها فى سنة ١٩١٨ . وخرجت بريطانيا العظمى
منها ظافرة غائبة . وتكررت المفاوضات بين الزعماء المصريين وبين
الانجليز . وكانت طبيعة الظفر تقضى بفرض شروط يعلها
الظافر . وتوحى بها القوة والاطمئنان . فكان من الطبيعى ان
ترفض الوفود المصرية المختلفة ما عرض الانجليز من شروط ثقيلة

أما الآن فقد كان للامة أمل صادق فى أن تسفر مفاوضاتها
الآخيرة عن اتفاق أدنى إلى التوفيق وأقرب إلى الانصاف — ذلك
لأن العالم قد تغير . وبرزت فى الوجود قوات هائلة يتحدى بعضها
قوات الامبراطورية البريطانية فى مكانها فتجلى للانجليز أن لا مناص
لهم من الاستعانة بأمة صديقة فتية يسعون إليها سعيا . أو يخلقونها
خلقا . وكان من الطبيعى أن تشتد حاجتهم إلى ابراز قوة مصرية
بسواعد مصرية . وموارد مصرية . وتضحيات مصرية . تقف معهم
عند الشدائد جنبا إلى جنب . وتحفظ لهم سمعتهم وكرامتهم .
وكيانهم الدولى

وكان من الطبيعى أيضا أن ينتهز المفاوض المصرى هذه الفرصة

التي لم تتح له من قبل . فيقنع بريطانيا الصديقة بأن مصالح الفريقين متفقة . فيجب أن تكون الصداقة قائمة . وأنه اذا حاق بمصر خطر أجني . فأنه يحوى في طياته الخطر الاكبر على حياة الامبراطورية نفسها . واذا كانت مصر مستعدة للتضحية الى آخر خطرة من دماء أبنائها في سبيل كيانها وتضامننا فهي أيضا مستعدة لان تعلن أن لاسبيل الى هذا التضامن الاعلى أساس الكرامة والمساواة . لاعلى أساس التسخير والاستخذاء . والانجليز في أمس الحاجة الى هذا التضامن القلبي . والتعاون الفعلي الذي تمليه الضرورة المشتركة فهل وصلنا الى هذه النتيجة المنطقية - ذلك ما يظهره البحث في مشروع المعاهدة الحالية

...

الالتزامات المصرية

﴿ أولا - المناطق الحربية في حالة السلم . ﴾

اعلنت انجلترا في مشروع المعاهدة انتهاء الاحتلال عسكريا .

ولقد كانت مستعدة في كل ادوار المفاوضات الماضية أن تعلن ذلك مقابل الاحتفاظ بمنطقة حربية أي نقطة عسكرية واحدة تأوى اليها قواتها من برية وجوية قريبا من قناة السويس لحماية مواصلاتها الامبراطورية . دون أن يكون لوجود هذه القوة صفة الاحتلال .

ففي مشروع ملز مثلاً كان النص في سنة ١٩٢٠ ان « تمنح مصر
بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية
مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه
هذه القوة وتسوى ماتستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية .
ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً
للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر »

وقد رغب الانجليز وقتئذ في أن يكون مكان القوة العسكرية
غربي قناة السويس بحدود معينة - وكان المصريون يرغبون في أن
تكون هذه المنطقة شرق القنال حتي لا تكون في قاب الاراضي
المصرية فتفسد معنى الجلاء .

ولما أبدى الانجليز عدم قبول انتقال القوات البريطانية إلى
شرق القنال لاسباب رأوها وتكررت المفاوضات فيما بعد تمسك
المفاوض المصري في سنة ١٩٣٠ بما يأتي بنصه :

« مما يسهل مهمتي أن تتفق على نقطة لكم فيها جنود . أما خلق
نقطة جديدة فهذا مالا يمكن الدفاع عنه » (الصفحة ٩٤ من الكتاب
الاخضر) - وانهى الاتفاق على قبول إيجاد المنطقة العسكرية
غربي القنال وتحددت في مفاوضات سنة ١٩٣٠ بأنها : « في منطقة
تمتد من المعسكر الحالى الواقع في الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية
حتى تشمل من الاراضي الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور

مساحة كافية لراحة القوات المشار اليها وتدريبها بشرط أن لا تمتد للمنطقة كلها من الجهة الغربية إلى ما بعد محطة سكة حديد المحسمة « وهذه تبعد عن المعسكر غربا بتسعة وعشرين كيلومتراً .

تلك هي المنطقة العسكرية التي فرضها الانجليز على مصر في سنة ١٩٣٠ - وهي التي يباح فيها وضع القوات البريطانية من برية وجوية . دون أن يكون للقوات الجوية وقت السلم أن تطير في غير هذه النقطة وكان المتفق عليه أيضاً في مشروع سنة ١٩٢٩ و سنة ١٩٣٠ ان الحكومة المصرية تبني للقوات البريطانية في هذه المنطقة الجديدة من الشكنات ما يقابل ما يسلم اليها من الشكنات التي يقيم فيها الجيش البريطاني الآن .

فلننظر بعد ذلك في الوضع الذي رضى به المشروع الجديد في أمر هذه المنطقة

تغيرت المنطقة في المشروع الجديد وفي وقت السلم الى الالتزامات الآتية :

(١) - اتسعت المنطقة العسكرية من برية وجوية لاقامة الجنود البريطانيين وتدريبهم فصارت تشمل شرق القنال أى شبه جزيرة سيناء بدون قيد أو تحديد . وتشمل غربى القنال منطقتين الأولى بحرى فيها التدريب طول السنة كما يحجرى في شبه جزيرة سيناء . وتمتد من القنطرة شمالا الى خط سكة حديد

السويس - القاهرة « جنوباً بما في ذلك المناطق المذكورة . وإلى خط طول ٣٠/٣١ شرقاً على أن تستبعد الأراضي الزراعية (وهذه المنطقة تصل إلى مقربة من مدينة الزقازيق وإلى جدران منازل مدينة بلبيس . ثم تنحدر بعد ذلك إلى الجنوب الغربي ثم إلى الجنوب حتى تكون على مقربة من مصر الجديدة

والمنطقة الثانية - ويجرى فيها التدريب في شهرى فبراير ومارس (وهما شهرا التدريب الحقيقى فى جوهر مصر) يحدها امتداد المنطقة السابقة جنوباً إلى خط العرض الشمالى ٢٩/٥٢ ثم إلى الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٢٩/٣٠ بخط الطول الشرقى ٣١/٤٤ ومن هذه النقطة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالى ٢٩/٣٠ (الفقرة العاشرة من ملحق المادة الثامنة) .

ولا يبعد حد هذه المنطقة غرباً عن مدينة القاهرة بأكثر من خمسة أميال وتشمل مساحتها ما يبدون شرق هذا الحد إلى مدينة السويس . وهو يشمل الأراضي الغير المتزرعة من مديرية الشرقية وجزءاً من مديرية الجيزة حتى يقابل من جهة الجنوب محطة الواسطى تقريباً .

وعلى هذا فالمناطق الثلاث تشمل شبه جزيرة سيناء برمتها إلى فلسطين . وجميع الأراضي التي يحدها من جهة الشرق قنال السويس ومن جهة الشمال خط عرض القنطرة يتجه إلى الغرب ثم إلى الجنوب

في خط طول قريبا من القاهرة ومصر الجديدة ثم يتجه إلى الجنوب في مديرية الجيزة حتى يكون بعرض مدينة الواسطى تقريبا ثم شرقا حتى خليج السويس - وكل هذا وقت السلم !!

(٢) ملحق للمناطق العسكرية السابقة

ويلحق بهذه المناطق الثلاث منطقتان لم يأت لهما ذكر في جميع المفاوضات الماضية

ذلك أن المفاوضات المتعاقبة انتهت في سنة ١٩٣٠ إلى قبول المفاوض المصري أن « تقدم الحكومة المصرية في بور سعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهبات والمؤن البريطانية وخزنها ، وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين المينائين والمنطقة التي ترابط فيها القوات البريطانية »

لكن المعاهدة الاخيرة عوضا عن هذا النص وضعت النص الآتي :

« تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي ترابط فيها القوات البريطانية كما انها تقدم ببور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهبات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها . ومن هذه التسهيلات ابقاء فصيلة بريطانية صغيرة في هاتين المينائين لتسلم وحراسة هذه المهبات المؤن عند مرورها » (الفقرة ١٢ من ملحق المادة الثامنة)

ومعنى هذا انه عوضا عن ان الحكومة المصرية كانت تتعهد « في بورسعيد والسويس » بتقديم التسهيلات اللازمة لتفريغ المهابت والمؤن البريطانية وخزنها - وبتقديم وسائل المواصلات المعقولة بين المينائين والمنطقة العسكرية المحددة - عوضا عن هذا تعهدت الحكومة المصرية في المعاهدة الاخيرة بما سبق وأضافت اليه تعهدا آخر بأمرين عظيمين اولهما تقديم وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي ترابط فيها القوات البريطانية

ومعنى هذا صريح في ان وسائل المواصلات الى هذه الجهات التي اتسعت لم تعين من أية ناحية فقد تكون من الشرق كما تكون من الغرب ومن الشمال او من الجنوب . من بورسعيد او من السويس . من الاسكندرية او من طنطا وزفتى . من القاهرة او من قنا واسوان .

وثانيهما قبول فصيلة بريطانية اى احتلال جنود بريطانيين على الدوام والاستمرار في مدينتي بورسعيد والسويس وهذا نص لم يكن له ايضا وجود في المفاوضات السابقة

٣ - منطقة عسكرية اخرى جامعة

قلنا ان المفاوضات السابقة بما فيها مفاوضات ملتر كانت تعنى بتحديد منطقة عسكرية واحدة تحوى القوات البحرية والجوية وتكون في الوقت ذاته على تدريب هذه القوات جميعها .

لكن المعاهدة الحالية قد اضافت فوق ما اضافته من المناطق منطقة عامة للطيران البريطانى . هي القطر المصرى بأجمعه فى وقت السلم فقد جاء فى ملحق المادة الثامنة ما يأتى : -

« نظراً لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران حينما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الاراضى البريطانية ! » .

(الفقرة ١٣ من ملحق المادة الثامنة)

ثم ما يأتى :

« نظراً لأن سلامة الطيران تتوقف على اعداد كثير من الاماكن لتزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستسعى وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لتزول الطائرات البرية والبحرية فى الاراضى والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية اى طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسى الاضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً لحاجة المحالفة » (الفقرة ١٤ من الملحق)

ثم ما يأتى :

« تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية فى استخدام منازل الطائرات البرية ومراسى النائرات البحرية السائفة الذكر وفى

ارسال مقادير من الوقود والمهمات الى القوة منها تخزينها في مكان
تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في احوال الاستعجال بأى عمل
قد تقتضيه سلامة الطائرات « (الفقرة ١٥ من الملحق)

ثم ما يأتى :

« تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمروء
مستخدى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى
منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر .
ونمنح مثل هذه التسهيلات لموظفى القوات المصرية وطائراتها ومهمات
في القواعد الجوية للقوات البريطانية » : (كذا) (الفقرة ١٦
من الملحق)

ثم ما يأتى :

« تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة
المصرية فى ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية
الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية
ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول » (الفقرة ١٧ من الملحق)
ونضيف هنا انه بمقتضى الشطرة الاخيرة من الفقرة الخامسة
من ملحق المادة الثامنة يجوز للحكومة الانجليزية أن تنشئ على
تفقتها مباني فى المناطق المعطاة لها - ومعنى هذا انه يمكنها أن
تبني مطارات او ثكنات او غير ذلك قريبا من مطار مصر الجديدة
الذى ستركه ...

فقل لي بربك بعد هذا كله ما الذي بقي في مصر بلا احتلال؟
اعطيت المناطق الواسعة لايواء القوات البرية والجوية وتدريبهم .
ثم يكون للانجليز ان ينشئوا مباني في أية بقعة من المناطق
المحتلة . ولقوة الطيران - وهي اقوى الاسلحة في الوقت الحاضر
واشدّها فعلا - ان تحلق في اجواء مصر كلها وقت السلم « حينما
ترى ضرورة لذلك من اجل التدريب » - وتلتزم الحكومة
المصرية فوق ذلك بان تنفذ كل ما يطلب منها من انشاء منازل وموانئ
لطائراتها البرية والبحرية وتكون هذه الموانئ والمنازل في كل وقت
وآن تحت تصرف القوات البريطانية تستخدمها متى شاءت وكما شاءت
واذا كان للصدور ان تضيق ، وللنفوس ان تنقبض عند
تلاوة هذه النصوص . فان مما يبعث الالم ويثير التساؤل ان
يكون في المعاهدة « لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في
الاراضي البريطانية »

ولأدري من ذا الذي اوحى بوضع هذا النص في المعاهدة وهو
من قبيل النكات المؤلمة . ومن ذا الذي كان اول السباقين الى
قبوله؟.. فكان لمصر املاكا في بحر المانش او بحر الشمال تخشى عليها
من عدو مهاجم ففكرت في ان يكون لها حق استعمال مطارات بريطانيا
العظمى . والتحليق في سمائها فاحتاطت بوضع هذا النص العجيب حتى
تقول للناس اننا تعاملنا مع الدولة الاجنبية معاملة الند لند
ولم يكن هذا المزاج الرسمي فذا في المعاهدة ففيها ايضا شبيه
به : هو ما اتفق عليه الطرفان (في المحضر المتفق عليه فقرة ١٠) -
بعد ان يذمّ المفاوضون المصريون لبريطانيا بحق الطيران وقت
السلم فوق الاراضي المصرية كلها - من ان هذا الطيران « لا يكون
في الغالب فوق المناطق المسكونة الا حين تمضي الضرورة بذلك »

وانى لا لدرى ولا المنجم يدرى ان كان هذا النص قد منع
الطيران البريطانى فوق المناطق المسكونة - كما لا أدري ماهى تلك
الضرورة التى تقضى وقت السلم بتحليق الطائرات البريطانية فوق
المدن والقرى . ومن له حق تقدير هذه الضرورة من بين المتعاقدين ؟ ..
- اللهم الا اذا كانت الطائرات قد ضلت السبيل فلم تر المساكن أو
كانت هناك أسباب أخرى لا نعرفها ! ..

رضى مفاوضونا بهذه المناطق العسكرية ، ولا أدري أية
بقعة تركها لنا الانجليز . ويقولون إن الاحتلال قد انتهى . وقد
ظفرنا بأن يمثل مصر فى بلاد الانجليز سفير كما يمثلهم لدينا سفير .
وان مصر ستنضم إلى عصبة الأمم . وان هذا ومثله يجعل مصر حرة
مستقلة تمام الاستقلال فى أعمالها الخارجية والداخلية !

وما علموا ان الانجليز قد أخذوا اللب وتركوا لنا القشور .
وان مصر هى المحتلة فعلا بالقوة الانجليزية فلا يمكنها ان تتحرك
الا بإرادة هذه القوة ووحيتها مهما تغيرت الألفاظ ، وتنوعت
الصيغ ، وان الانجليز وهم دهاة السياسة يظنون ان مصر أمة ساذجة
من تلك الأمم التى تبهرها الألفاظ فتصرفها عن حقائق الأشياء .
فجعلوا شأننا فى هذه المعاهدة شأن من يرضى باسترجاع أهلاكه
باسمه مثقلة بدين يربو على قيمتها ولم يكن للهالك يد فى وجوده .

يظنون اننا نرضى بالألفاظ والمظاهر الخداعة ، وفاتهم اننا نعلم
ان السير ايفلين بارنج قد كان قنصلا بريطانيا فى مصر وكان بفضل
الاحتلال حاكما بأمره .

كما لا ندرى يوم افتتاح الجمعية التشريعية اننا رأينا اللورد
كتشر بصفته قنصلا لدولته واقفا بعد ثلاثة أو أربعة من قناصل
الدول الأخرى بحسب ترتيب اقدميته مع ما كان عليه من طول
وحول وما ذلك كله الا بقوة الاحتلال

ومن غريب امر هذه المعاهدة ان ما يظهر مصر بظهور الاستقلال قد أتى في صلبها ليهر الناظرين . اما ما يهدم كل استقلال وكل أمل فيه فقد أتى مبهترا في ملاحق ومحاضر وخطابات وصراءلات حتى يصعب على الكثيرين أن يلحوا به الماماً صحيحاً

ثانياً - الشككات العسكرية

أما الالتزام الثاني فهو تعهد مصر - فوق تعهداتها في امر منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية . وفي امر تخزين الوقود والمهمات في امكنة تقام لهذا الغرض في كافة انحاء القطر وفي غير ذلك مما سبق ذكره بما يأتي :-

اولاً - بأن تعد في منطقة القنال ما تحتاج اليه القوات البريطانية من الاراضي والشككات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارىء . وتكون الاراضي والمسكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وان تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات . وذلك كغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعاب الخ . وأن يعد موقع لاقامة مصحة للمقاومة على ساحل البحر الابيض المتوسط (الفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة)

ثانياً - بأن تقدم الحكومة المصرية الاراضي وتنشئ المساكن وكافة ما أشير اليه في الفقرة السابقة على نفقتها الخاصة على ان تساهم الحكومة الانجليزية بدفع ما اتفقته الحكومة المصرية فعلاً قبل سنة ١٩١٤ في اقامة شككات جديدة انشئت لتحل محل شككات قصر النيل وبدفع تكاليف ربيع الشككات والمستلزمات الفنية (فقط) لقوات البرية - وبشرط ان يدفع اول هذين المبلغين عند انسحاب القسم البريطاني من القاهرة والمبلغ الآخر عند انسحابها من

الاسكندرية - وللحكومة المصرية ان تتقاضى اجارا مناسبة عن مساكن المستخدمين المدنيين
وتعين لجنة من الحكومتين يعهد اليها جميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الالتزامات المحددة آتفا على أن تقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية والموصفات التي يقدمها ممثلو الحكومة الانجليزية بشرط ان تكون معقولة ! ولهؤلاء حق اقتراح تعديل التصميمات والموصفات او تغييرها في اى وقت في اثناء سير العمل ، وتنفذ هذه المقترحات والمشاريع بشرط ان تكون معقولة وان لا تتجاوز مدى الالتزامات السالفة الذكر (الفقرتان ٤ و ٥ من الملحق)
ثالثا - وان تشمل ابنية الشكنات البريطانية اما كن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب (الفقرة ٧ من المحضر المتفق عليه) والقوة الانجليزية التي تعسكر بقرب القنال والتي تطلب لها هذه المنشآت يصل عددها الى عشرة آلاف من القوات البرية واربعمئة طيار ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين بالادارة والاعمال الفنية ، عدا الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال الذين قدر عددهم بأربعة آلاف مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمئة من رجال القوات الجوية واربعمئة وخمسين موظفا مدنيا توجد لهم الآن معدات السكن (الفقرتان ١ و ٣ من الملحق)

تلك هي التزامات جديدة تعهدت بها الحكومة المصرية . ولا ندري هل قدرت حكومتنا اثناء المفاوضات ما تقوم به خزانة الدولة من التكاليف لتنفيذ هذه التعهدات - وكيف يمكنها ان تقدر شيئا ووقت المفاوضات لم يتسع بعد لهذه الابحاث الفنية التفصيلية . والحكومة الانجليزية فوق ذلك اعطت لنفسها حق

تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها أثناء العمل من بدئه الى نهايته قلنا ان هذه الالتزامات من نوع جديد لم تالفه المفاوضات السابقة . فقد كان المعروف في مشروع سنة ١٩٢٩ أن الحكومة المصرية تقدم للقوات البريطانية في المناطق التي تنقل اليها اراضي وثكنات تعادل الاراضي والثكنات التي تشغلها الآن - كما ان مشروع سنة ١٩٣٠ قد ذكر أن تبني الحكومة المصرية من الثكنات ما يقابل ما يسلم اليها منها - ولم يأت في الشروط السابقة شيء عن ثكنات ومواصفات وتصميمات خاصة يجوز الانجليز تعديلها أو تغييرها في أثناء العمل كما يشاءون . وقد كان المصريون في مفاوضات سنة ١٩٣٠ يشددون في ان تكون العلاقات التي تبني من نوع العلاقات الموجودة الآن بالاسماعيلية

ثالثا - الطرق والسكك الحديدية

ورد في ملحق المادة الثامنة شيء آخر لم يكن له مثيل في مشاريع المعاهدات السابقة . وهو تعهد الحكومة المصرية بأن تنشيء على نفقتها طرقا وكبارى وسككا حديدية بحجة ابلاغ وسائل المواصلات الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ويمكنني القاء نظرة على عدد هذه المنشآت واوصافها لنعلم مقدار النفقات الهائلة التي ستبذلها مصر في سبيل تحقيقها ولا ندري أيضا هل قدر مفاوضونا قيمة هذه التكاليف على وجه فني صحيح أم أنهم لضيق وقتهم قد قبلوا أن يتعهدوا على أن يكون التقدير عند التنفيذ أما الطرق الواجب إنشاؤها فهي :

١ - طريق بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمهور

٢ - طريق بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى مصر الجديدة

٣ - طريق بين بورسعيد والاسماعيلية فالسويس
٤ - مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق
الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غربى
السويس

٥ - طريق من القاهرة بمحازاة النيل جنوباً إلى قنا وقوص
٦ - طريق من قوص إلى القصر
٧ - طريق من قنا إلى الغردقة
٨ - تحسين الطريق بين القاهرة والسويس
٩ - تحسين الطريق بين القاهرة والاسكندرية عن طريق
الجزيرة والصحراء

١٠ - تحسين الطريق بين الاسكندرية ومرسى مطروح .
وأوصافها جميعاً أن يكون عرضها عشرين قدماً ، وأن تكون
لها تحويلات حول القرى الخ . وأن تنشأ من مواد من شأنها أن
تجعلها سالحة دائماً للانتفاع بها في الأغراض الحربية ، وأن تكون
الكبرى والطرق سالحة دائماً للانتفاع بها في الأغراض الحربية
وان تكون الكبرى والطرق سالحة لتحمل صفيين كاملين من
سيارات النقل الميكانيكية الثقيلة ذات الأربع العجلات أو من
ذات العجلات الست ، أو من الدبابات المتوسطة الحجم الخ
وأما عن السكك الحديدية :

١ - فتزاد تسهيلاتنا في منطقة القنال وتحسن لسد حاجة
القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال
والمدافع والمجالات والمهمات بالقطارات وفقاً لما تقتضيه حاجة الجيوش
الحديثة .

٢ - ويجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً
٣ - ويحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائماً .

واشترط في هذا كله بأوصافه أن تقوم مصر وحدها
بإنشائه وصيانته مع إنشاء أرصفة وتوسعة محطات وإنشاء مخازن في
منطقة القنال طبق المرفق بالخطاب رقم ١ من السير لمبسون في ١٢ - ٨
سنة ٣٦

تلك هي الالتزامات الخاصة بالطرق والسكك الحديدية - وحتى
يكون هذا العبء سائغا قبوله قيل في تحرير النص عنه انه « تحقيق
لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك
الحديدية » (الفقرة ٦ من ملحق المادة الثامنة)

متى تنقل القوات البريطانية إلى المناطق الشرقية

أولا - جلاء القوات عن القاهرة

تقضى المعاهدة وملحقاتها بأن انتقال القوات البريطانية من
القاهرة لا يكون الا بعد ان تتم الحكومة المصرية في منطقة
القيال الاعمال الآتية « على ما يرضى الطرفين » وهي :

١- تقديم الاراضى وإنشاء النكنات وموارد المياه والحدائق
وغرس الاشجار وميادين الالعب ووسائل الراحة ومصحة النقاهاة
باوصافها السالف ذكرها (عدا) الساكن المخصصة للقوات التي
ستبقى مؤقتا بالاسكندرية .

٢ - إنشاء الطريق الحربى بين الاسماعيلية والاسكندرية
عن طريق التل الكبير واثرعازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات
ودمنهور

٣ - إنشاء المواصلات بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل
الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى مصر الجديدة

٤ - إنشاء الطريق بين بورسعيد والاسماعيلية فالسويس .

٥ - إنشاء الطريق بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى

والطريق الممتد من القاهرة الى السويس .

٦ - اصلاح السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسينها لسد حاجات القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والدجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة

مع العلم بأن سيكون هذا كله طبق المواصفات والقيود السالفة الذكر ومع ما يتبعها من انشاء الكبارى

ومع العلم بان يبقى دائما للقوات الجوية البريطانية وقت السلم حق الطيران فوق جميع اراضي القطر المصري .
ومع العلم بان على الحكومة المصرية تنفيذ كل طاب لاعداد معابر برية او بحرية على الدوام والاستمرار .

ومع العلم بان لبريطانيا الحق الدائم في استخدام جميع مطارات مصر البرية والبحرية وفي ارسال مقادير من الوقود والمهمات الى القوة منها لخزنها في مكان يقام لهذا الغرض وفي القيام في احوال الاستعجال باى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات . وان على الحكومة المصرية منح جميع التسهيلات اللازمة لذلك كما اسلفنا .
ثانيا - الجلاء عن الاسكندرية .

اما انتقال القوات البريطانية من الاسكندرية وضواحيها فقد ارجىء الى ثمانى سنوات على شرط ان تقوم مصر بالاعمال الآتية قبل انقضاء المدة المذكورة

وحتى يكون هذا الارجاء سائغا مقبولا قيل في المعاهدة ان هذه المدة هي المدة التقريبية لعمل هذه الاعمال وهي :

١ - اتمام بناء باقى الشكبات في منطقة القنال نهائيا .

٢ - تحسين الطريق بين القاهرة والسويس .

٣ - تحسين الطريق بين القاهرة والاسكندرية عن طريق

الجيزة والصحراء

- ٤ - تحسين الطريق بين الاسكندرية ومرسى مطروح طبق المواصفات الجديدة
- ٥ - تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية ومرسى مطروح .

ولا ننسى ان على الحكومة المصرية ان تقوم دائماً بصيانة الطرق ووسائل المواصلات جميعاً (الفقرة ١٨ من ماحق المادة الثامنة) كما لا ننسى ان الطرفين قد وقعا على الخريطة المرافقة للمعاهدة بان لا تكترا السيطرة على بعض الطرق والسكك الحديدية (كما جاء في بعض الصحف ولم تنف الحكومة المصرية هذا الخبر) وهي الطرق الثلاثة الممتدة من السويس الى القاهرة ومن القاهرة الى الاسكندرية عن طريق الجزيرة والصحراء ومن الاسكندرية الى مرسى مطروح - وخط السكة الحديدية المزدوج الذي سينشأ من الزقازيق الى زفتى ومن زفتى الى طنطا .

٢ - السودان والجيش المصرى

فررت المادة الحادية عشرة من المعاهدة بشأن السودان ما يأتى بنصه :

- ١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ، والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين ، وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوافر لها سودانيون أكفاء

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاء من الجنود السودانيين
٤ - تكون الهجرة المصرية إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية
٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصير بها المعاهدات الدولية سارية في السودان

وجاء في محضر متفق عليه ما يأتي .

« من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة انه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال الجنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجيوش المصرية اللازمة للخدمة في السودان والاماكن التي يقيمون فيها والشككات اللازمة لهم ، وترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد تفيذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الامور .

وجاء في خطاب المدوب السامي ما يأتي :

« في خلال مناقشاتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة اقترح ندب خبير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم . وابدى الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصري

سكرتيرا حرييا له . وقد سجل الاقتراح والرغبة المشار اليهما واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ كما انه قد اعتبر من الرغوب فيه ومن المقبول ان يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان الى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة باعمال مصالحته . هذا هو أمر السودان فى المعاهدة وملحقاتها . فدعونا ننظر اثرها فيه وفى الجيش المصرى بسوع خاص فانها أساس المعاهدة وما بقى بعد ذلك من تعيين سكرتير او حضور مفتش الرى فى مجلس الحاكم العام او غير ذلك فهو من الامور التى لا يصح ان يحوم حولها بحث جدى .

من نافلة القول ان نعيدها للاذهان أن مصر هى التى استرجعت السودان باموالها ودماء ابناءها . وان اللورد كيتشر قد احتج فى حادث فاشودة على احتلال الفرنسيين لبقعة مصرية فاخذها باسم مصر . ومن نافلة القول ان نعيد الى الذاكرة ان احدى الحكومات المصرية قد قبلت اتفاقية السودان فى سنة ١٧٩٩ على غير ارادة المصريين وعلى غير قواعد الانصاف .

لكن المفيد هنا ان نذكر الناس بان المرحوم حسين رشدى باشا وقد كان مستشار الوفد المصرى فى سنة ١٩٢٠ وقت مفاوضات ملنر قد اثبت للحكومة البريطانية ان اتفاقية سنة ١٨٩٩ بصها وتقارير اللورد كرومر لا تفيد سوى اشتراك بريطانيا ومصر فى ادارة السودان دون المساس بحقوق مصر الاصلية فى ان السودان جزء منها . وعلى ضوء هذه البيانات كان من الطبيعى ان يحتج المصريون داما على اتفاقية السودان وان لا يرضوا بها وكان من الطبيعى ايضا ان يحجم المفاوضون المصريون فى جميع ادوار المفاوضات السابقة . ومنها مفاوضة سنة ١٩٣٠ بالذات . عن ان يصححوا وضعها فاسدا او جدته هذه الاتفاقية .

لكن الذى عليه المعاهدة الاخيرة بما أوردناه هنا من نصوصها ان المفاوض المصرى قد أقر اتفاقية السودان وجعلها شرعية نافذة . وأقرها على الوضع الحاضر بأن « يواصل » الحاكم العام (مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقية)

والخطير فى أمر هذا الاقرار أن الجيش المصرى فى السودان يكون « تحت تصرف الحاكم العام البريطانى » — غير المسئول أمام الحكومة المصرية — وانه هو الذى « سيدار بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة لخدمة فى السودان والاماكن التى يقيمون فيها والتكثفات اللازمة لهم »

فهل سمعتم فى هذه الدنيا الحاضرة أوفى التاريخ أوفى دلائل الدول من يوم أن وجدت إلى الآن أن أمة ترضى أن تجند جيشا من أبنائها وقلذات أكبادها وتجهزه بالمعدات الحربية من ما لها ثم تسلمه بعد ذلك فى السلم والحرب إلى يد أجنبية تتصرف فيه كما تشاء ، وتأمر فى شأنه كما تشاء ، وتحدد العدد اللازم منه كما تشاء ، وتضعه فى الاماكن التى تريد لها من حيث تشاء ، وتستمر الامة التى سلمت فى أبنائها هكذا تنفق على أقواتهم وعلى أسلحتهم ومعداتهم كما تريد تلك اليد الاجنبية التى لها أن تقذف بهم فى أى بقعة تريد ، وفى أى معركة تريد ، وعلى أى وضع تريد ، وتقولون بعد ذلك ان هذا العمل تصرف حميد من امة كسبت به حقوقا اوصلتها الى الاستقلال . وتم لها النصر باعادة جيشها الى السودان !..

كنا نستسيغ هذه التضحية الهائلة لو كان الحكم « ثنائيا » على وجهه الصحيح فتشارك مصر فعلا فى ادارة السودان . فى سلطة الحاكم العام وفى مجلس الحاكم العام وفى وظائف مديري الاقاليم ورؤساء المصالح — لكن شيئا من هذا لم يحصل . فالحاكم حاكم بأمره لا معقب

لحكمه . ومجلسه العام كله من الانجليز . والمديرون ورؤساء المصالح من الانجليز . فما الذى كسبته مصر ؟

كسبت أن أقرت الحالة الحاضرة التى تبيع للحاكم العام أن يواصل سلطاته كما هي الآن بلا رقيب أو حسيب
كسبت السماح بأن يكون للحاكم العام سكرتير مصرى ! وبأن يدعى مفتش الرى المصرى بالسودان الى سماع أقواله فى مجلس الحاكم كلما نظر هذا المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

وكسبت أمرًا ثالثًا هو الهجرة إلى السودان !!!
الهجرة إلى السودان . كأن مصر قد ضاقت بارضها عن أن تأوى بنيتها مع أننا كل يوم نرى هجرًا الأجانب إليها . وكأن لم يبق فى شرق مصر وشمالها وغربها - فى الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة - أرض صالحة للهجرة والاستعمار

الحق أننا قد خدعنا بهذه الكلمة الضخمة : كامة : الهجرة . وهى لنا اسم على غير مسمى

فلن تكون الهجرة إلا للجيش وللعدد الذى تقضى به الضرورة القصوى من صغار الكتبة والعمال

وان من تتبع حالة السودان الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة بعد أبعاد مصر عنه تتكشف له حقيقة مرة . هى فشل المحاولات الزراعية فى جهات الجزيرة فشلا مروعًا . يضاف الى أزمة اقتصادية لا بد لتلافيها من شئ أقوى من المعونة المصرية التى تدفعها مصر كل سنة وهى ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات - لابد لتلافيها من العنصر المصرى وأموال مصرية أخرى

يضاف إلى هذه الحالة حادث جديد هو فتح الحبشة واحتلالها بدوات قوية يخشى جانبها . فوجب ادخال الجيش المصرى فى السودان

حتى تتقى به الغارات والمفاجآت . وحتى ينمش الحالة الاقتصادية
مما يتفق هو وحكومة مصر ورجال مصر من أموال
ولقد كنا نقبل مساعدة السودان بأموالنا ورجالنا مختبطين
لو دخائنا مرفوعي الرأس . نمانق الاخوة هناك كراما وتضاهن
معهم أحرارا كراما

أما أن نذهب اليهم كأداة للاستعمار الاجنبي . وقوة للتنافس
الاستعماري . مضحين في سبيل ذلك بأموالنا وأرواح أبنائنا . فهذا
ملا سبيل الى قبوله

على أنى لأفهم بعد أن حسم القضاء . ورضى مفاوضونا بما
رضوا به في أمر السودان . لأفهم لم لم يحتاطوا على الأقل في أمر
الجيش بعد أن لم يحتاطوا في أمر السودان واتفاقية السودان
ألم يكن من واجب المفاوض المصري على الأقل . وقد قبل حكم
السودان كما هو الآن . أن يحدد في حالتي السلم والحرب أو خطر
الحرب نسبة معينة بين عدد الجنود المصرية وعدد الجنود البريطانية
ألم يكن من واجب المفاوض المصري أن يضع للاقامة أو الانتقال
في مناطق السودان شروطا تمنع أى امتياز صارخ بين الجندي
البريطاني وزميله المصري . حتى لا يختص الأخير بمناطق الحبشة
وبحر الغزال مثلا إلى الابد

ألم يكن من واجب المفاوض المصري أن يحتم عدم تكليف
الجنود المصرية بأعمال خارجة عن الاعمال العسكرية الصحيحة .
وهل صار الحاكم العام مطلق الحرية في تسخير الجنود المصرية وضباطهم
في انشاء الطرق والسكك الحديدية وما إليها في السودان ولو في فصل
القيظ كما كان يفعل اللورد كتشتر أم لا

وألم يكن من واجب المفاوض المصري أن يحتفظ في وقت
السلم والحرب للقيادة العليا المصرية في مصر بشيء من السلطة على

جيشها في السودان. وبشيء من الرقابة على أساليبها وذخيرته وثكناته
والم يكن من واجب المفاوض المصري - وقد حتمت عليه
المعاهدة « أن يتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الماريا
في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية » .
وان ينشئ الثكنات للضباط المتزوجين والمدايق وهيادين الاعاب
وما إليها - ألم يكن من حقه وواجبه أن تتمهد له حكومة السودان
في شأن صحة جنوده وراحتهم بشيء مما تعهدت به مصر للقوات
البريطانية المربطة فيها

والم يكن من واجب المفاوض المصري . وقد رضى في المعاهدة
بتأجيل البحث في مسألة الدين المستحق لمصر على السودان وفي
المسائل المالية الاخرى كما تأجل كل أمر يعنى مصر - ألم يكن من
واجبه على الاقل أن يضع في المعاهدة أو في أحد ملاحقها أو محاضرها
قواعد لما ستنفقه مصر في السودان على الجنود والمهمات والثكنات
وما إليها . وهل هو الآن على لسته معينة مع ما تعهد به انجلترا
أم أن الامر متروك الى النصائح البريطانية .

والم يكن بوجه عام من واجب المفاوض المصري وقد حفظ
لمصر حقها في الطيران فوق الاراضي الانجليزية . ألم يكن من الاوفق
أن تحلق أنظاره فوق جيشنا في السودان عوضا عن أن نحلم بتحليق
طائراتنا فوق نهر التأميز

...

لا ترى شيئا من هذا كله في المعاهدة ولا في ملاحقها ومحاضرها
انما الذى رأيناه هو تعهدنا بتسليم جيش أو جيوش مجهزة الى الحاكم
العام تكون تحت امرته . وهو غير مسؤول أمام الحكومة المصرية
الا في أن يحيطها علما بأعماله العامة في تقرير سنوى . وليس لنا
الا أن نرسل ضابطا مصرية عاليا يستطيع الحاكم العام استشارته

في أمور محصورة في عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان وفي الأماكن التي يقيمون فيها والتكثفات اللازمة لهم « ولا يستشيرهم في غير ذلك

...

إذا أضفنا إلى ما سبق من الارتباطات الخاصة بالسودان وجيش السودان - هذا الجيش الذي متى وضع أقدامه في السودان فقد انفصل عن مصر إلا في النفقات والتضحيات -

إذا أضفنا إلى هذا أن الحكومة المصرية « ستنتفع في مصر بشورة بعثة عسكرية بريطانية لمدة التي تراها ضرورية » - وأن الحكومة المصرية « سوف لا ترغب بطبيعة الحال في إيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته في أي معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته في غير بريطانيا » - وأن « لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية » (المذكرة المصرية الثانية) - وهذا الخصاص الأخير مع مصر من أن تنشئ دور أسلحة خاصة بها -

إذا أضفنا هذه القيود الخاصة بالجيش المصري في مصر إلى القيود الخاصة بالجيش المصري في السودان . إلى المناطق الحربية التي تحتلها إنجلترا وتنشئ فيها ما تريد - إلى الطرق الحربية والسكك الحديدية التي تحرق البلاد المصرية من جميع نواحيها وتكون تحت إشراف بريطانيا - إلى حرية تخليق طائراتها الحربية فوق مصر كلها في أيام السلم كما تشاء - إلى تعهد مصر بأن تكون جميع مطاراتها الخاصة تحت تصرف القوات البريطانية في أي وقت تريد - إلى تعهد مصر بأن تنشئ المطارات البرية والبحرية التي تطلبها إنجلترا في أي جهة وفي أي وقت لتنتفع بها القوات البريطانية متى شاءت - إذا تصورنا هذا كله أذكرنا هول هذه الشبكة من القيود الحربية التي تحيط بنا

وتتغلغل فينا على ثقافتنا ، وأدركنا على ضوء هذه الحقائق وضع مصر الحقيقي من المعاهدة التي يطلب منا قبولها . وتساءلنا أصبحنا مستقلين حقاً أم لا ، وهل أنتهى الاحتلال أم لم ينته ، وما هي المغارم الهائلة في الأتفس وعشرات الملايين من النفقات التي تقصم الظهور وتشل المشاريع العمرانية والاقتصادية والثقافية ، تلك التي تعهدنا بالقيام بها في سبيل استقلال لم أر له مثلاً في أيرلندة أو في العراق أو في سوريا . ولا أذكر الممتلكات البريطانية المستقلة فهي أرفع من أن تقاس بها . وإنما أذكر أن معاهدة أيرلندة مع خلوها من قيود مصر المرهقة لم يصادق عليها برلمانها إلا بأغلبية صوت واحد ويجدر بي هنا أن أسأل الاخصائيين من رجال العسكرية : ماهو السبب الذي دفع بريطانيا - تلك التي أسرفت في طلب الطرق الحربية والسكك الحديدية - ماهو السبب الذي دفعها إلى الاكتفاء بالطرق في داخل البلاد حتى قنا جنوباً دون أن تسمى في إيصال مصر بالسودان بطريق أو سكة حديدية وجعلتها رغم المعاهدة منفصلين كما كانا من قبل أسائل الفنيين العسكريين في هذا فاني لأدرى إن كانت طبيعة الأرض تمنع من هذا الاتصال أو ان طبيعة السياسة هي التي تحول دونه ، وفوق كل ذي علم عليم

الالتزامات المصرية

في حالة الحرب

سادتي : ها قد عرفتكم مما سبق مدى التزامات مصر في حالة السلم . وأنها التزامات تعاقدية ينبغي على الطرف المصرى فيه ان يقوم بتنفيذ اركانها وشرائطه على الدوام حتى يضمن لنفسه ما يسميه استقلالاً . فاذا اخل بواجباته أو ببعضها - وهو الضعيف امام القوى - كان لهذا ان يتحكم بما يشاء فيما يشاء من عقد المعاهدة

فالطرق والسكك الحديدية مثلاً يجب أن تكون وأن تستمر على وضع مخصوص بمواصفاته المطلوبة ومنها يكن من فائدة هذه الطرق أو هذه السكك الحديدية لمصر أو من عدم فائدتها فإن موضوعنا ضعيف على أن البلاء من وجودها واستمرارها شرط من شرائط الاستقلال المزعوم بل ركن من أركانهم . فمصر في هذا كاه كما في مطاراتها ليست حرة في عمل ما تراه في داخلها وإنما هي مقيدة في استقلالها بما يرى غيرها ضرورة وجوده واستمراره فيها ولا ندرى إلى أي مدى يكون هذا التهديد وعلى أي نحو تكون مراقبة تنفيذ هذه القيود واستمرار وجودها .

بقيت حالة الحرب وقد جاء عنها في المعاهدة ما يأتي : « إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بأتحاده بصفته حليفاً ... وتنحصر معاونة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الدائم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في أن يقدم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الأراضي المصرية مع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وأقامة رقابه وإفية على الأنباء يجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة (المادة السابعة) وتشمل طرق المواصلات الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات والأسلاك (الفقرة ٣ من المحضر المتفق عليه)

لا أرى الآن ضرورة للمقارنة بين نص هذه المادة وبينه مقابلها في المفاوضات السابقة إلا في نقطة واحدة هي أن الجانب الانجليزي

كان قد ارتأى في مفاوضات سنة ١٩٣٠ أن تقوم مصر داخل حدودها بامداد انجلترا بجميع التسهيلات والمساعدة المنصوص عليها في هذه المادة وذلك في حالة الحرب أو خطر الحرب فقط . وكان الجانب المصرى وقتئذ قد رأى تحديد حالة خطر الحرب بأن يكون خطراً حالاً أو دائماً حتى لا يساء تفسير هذه الحالة . وقد قبل الجانب الانجليزى هذا التحديد .

أما في المعاهدة الحالية . فانك ترى - وهو الأمر المدهش - أن الانجليز قد حافظوا على ما اتفقوا عليه من قبل . وهو النص على حالة خطر الحرب الدائم .

لكنهم أضافوا حالة أخرى أضعف من حالة خطر الحرب مطلقاً وأكثر مرونة منها وهى « قيام حالة دولية مفاجأة يخشى خطرها وقد رضى بذلك مفاوضونا في المعاهدة الأخيرة .

وعلى هذا فقيام حالة دولية مفاجأة يخشى خطرها صار يقتضى المعاهدة الأخيرة كافياً لأن تقوم مصر بجميع ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك تسليم موانئها وهطاراتها وطرق مواصلاتها . وأسلأكم البحرية . والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى وإعلان الأحكام العرفية . وغير ذلك مما نصت عليه المادة السابعة . وإذا كانت هذه الحالة الدولية المفاجأة . قد أضيفت إلى المعاهدة الأخيرة فوق حالة الحرب أو خطر الحرب الدائم . فما هو معناها . لم تحدد هذه الحالة . لافى ملحق أو محضر متفق عليه . ولا فى المذكرات . فالحالة الدولية المفاجأة . التى يخشى خطرها . متروك تفسيرها للأقوى - فقد تكون الحالة الدولية قريبة أو بعيدة عن مصر . ويرى القوى أنها مفاجأة - وقد تكون ضئيلة الخطر . ويرى القوى أنه يخشى خطرها - وقد تكون محصورة الخطر .

ويرى القوى أنها دولية . وهو بحكم مركرة في نزاع عالمي مستمر .
فهذا الذي يحمينا من سوء تفسيرها .

لا يوجد في المعاهدة . ولا في ملحقاتها . مرجع يلجأ اليه مصر
عند الخلاف على هذه الحالة

ومعنى هذا أن احتلال مصر كلها . واستخدام مواردها . وموانئها
ومطاراتها . وطرق مواصلاتها كل ذلك متروك ليد القدر .

...

إن المفاوضين المصريين كانوا قد عاهدوا أنفسهم وعاهدوا الناس
علناً بأن يجعلوا مفاوضات سنة ١٩٣٠ أساساً لمفاوضاتهم الحالية ،
وإذا افترضنا أنهم قد أحسنوا في ذلك صنعاً فهل حققوا ما عاهدوا
الناس عليه ؟ وهل كان من أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ تلك المناطق
العسكرية ، والطرق الحربية ، والسكك الحديدية ، والكبارى ،
والثكنات ومواصفاتها المحتومة ؟ وهل كان ذلك الطيران فوق أرض
مصر في وقت السلم مع استخدام المطارات المصرية ، وإلزام مصر بإنشاء
جاري الانحياز لساوئه منها - في أي وقت - واستخدام مواردها
وقواتها وموانئها ، ومطاراتها ، وطرق مواصلاتها ، عند « قيام حالة
دولية يخشى خطرها » وغير ذلك من القيود التي قلبت أساس
المفاوضات السابقة رأساً على عقب

وهن الغريب بعد هذا أن تقوم صيحات الموافقة على المعاهدة
بأن العبرة ليست بالنصوص ، وإنما بطرائق التنفيذ ، وبأن تقبل
المعاهدة ، ونرجو الفرج من التنفيذ

وهذا باطل أريد به باطل آخر ، فإن العقل البشري لا يستسيغ أن
يسمى الأسير إلى حرية بأنه يشد وثاقه ، وأن يكون عليه بدل الحارس
حارسان . ومع ذلك فكيف يرجى لمنهزم في عقد أن ينتصر عند
تنفيذ هذا العقد ؟

وما الذى تزجبه براعة التنفيذ من خير والنصوص كما رأيت .
وما الذى يفعله المنفذ من معجزات امام نص صريح ببناء ثكنات
بمواصفات محدودة ونص بالشاء طرق حرية معلومة . وسكك حديدية
ظاهرة .

بل اى خير يرجى اثناء تنفيذ حق بريطانيا فى التحليق بطياراتها
متى شاءت وانا شاءت فوق سماء مصر وحق بريطانيا فى ان تطلب
من مصر الشاء مطارات برية وبحرية متى ارادت وانا ارادت وساطة
الحاكم العام للسودان فى أمر الجنود المصرية ؟
هل ظن المحبذون للمعاهدة أن الخير للاسان فى أن يرضى بالحكم
عليه بدين موهوم اكتفاء برفع اشكالات فى التنفيذ .

ولنفرض مع ذلك أن لبراءة فى التنفيذ فوائد فمن الذى يغتم
من الأبهام فى المنصوص . القوى أم الضعيف . والتاريخ شاهد عدل
هذا كله من البديهييات التى لا يصح الجدل فيها ومن غرائب
المضحكات ما أعلنه بعض رجال القانون من أن المصاحبة تقضى بأن
نعتقد أننا مستقلون . وأن المعاهدة قد حققت هذا الاستقلال .
حتى ولو كانت الحماية فيها مذكورة بالنص . . . وهذه انفتوى على
ما يظهر مأخوذة عما ينسب الى النعمة من أنها حينما يتعقها صائد
تخبي رأسها تمت صاحبها فتظن أنه لا يراها وتطعم بذلك إلى
النجاة من الموت . . .

أبدية المخالفة والمعاهدة

قام أستاذان محترمان أحدهما من رجال كلية الحقوق والاخر
من رجال المحاماه يعلنان أن المعاهدة قد حققت لمصر استقلالها
الكامل وحريتها الشاملة . . .
ويقول أولهما أن ما جاء فى المعاهدة مما نشكو منه ليس إلا

« قيودا عرضية وقتية » وإن وجود القوات الأجنبية في بلد لا يمنع من سيادته وسلطانه على البقاع المحتلة . بدليل أن فرنسا قد أباحت أرضها وقت الحرب لخصائها وأن الحكومة البلجيكية قد انتقلت مع ملكها إلى أرض فرنسية واحتفظت هناك بسلطانها وصفتها كحكومة . ولم يقل مع ذلك أحد أن هذا الاحتلال البلجيكي على هذا النحو قد مس باستقلال الفرنسيين إلى غير ذلك مما جاء في مقالاته .

أما ثانيهما فإنه يجذب آراء زميله جميعا ويضيف إلى ذلك أنه يضرنا وجود قوات انجليزية في بلادنا فإن الحاجة ماسة لذلك — وأن بقاء القوات البريطانية في مصر . هو من قبيل الضيافة بين المتحالفين الصديقين وهي لا تمس الاستقلال بشيء .

لكنكم قد عرفتكم أيها السادة . مما سبق لنا بيانه أن دفاع الأستأذنين وغيرها عن المعاهدة بعيد كل البعد عن واقعة الحال . أي عما جاء في المعاهدة نفسها . فإن القيود التي تكبل مصر ليست « قيودا عرضية وقتية » وليس وجود القوات البريطانية من حسن « الضيافة بين المتحالفين »

وإن نحن من حالة وجود قوات الحلفاء مؤقتاً في فرنسا بسبب الحرب العالمية التي اجتاحت فرنسا ، فإن وجود القوات البريطانية عندنا دائماً وقت السلم مع ما يتبع ذلك من التزامات تنوء بالخزانة المصرية أين نحن من حالة وجود قوات الحلفاء في فرنسا وقت الحرب ، وما هو جيشنا وقت السلم سيعطى على الدوام في السودان إلى يد أجنبية تديره وتتحكم في مصيره بلا رقيب ولا حسيب

أين نحن من حال انتقال حكومة البلجيكي ، أو تلك الضيافة التي عملت إليها فرنسا لحكومة طاردها الفاتح فلجأت إلى أمة حليفة تبقى

لها كيانها الرسمي على أن ترحل بعد زوال المحنة
ويقولون لنا رغم هذا كله ان بقاء القوات البريطانية في أراضينا
ليس إلا من واجب الضيافة ، وان جميع القيود التي بسطناها « عرضية
وقتية » وهما هو الواقع الملموس في المعاهدة يخالف ما استشهدوا به
من قواعد العلم وآراء العلماء

قد ظن بعضهم ان هذه القيود وقتية ، فبنوا تفاؤهم على هذا ،
وهاهي النصوص بين ايدينا تنادي بأن المحالفة ابدية وبأن المعاهدة
تفسيها ابدية ايضاً مثلها . واليكم البيان :

أبدية المحالفة - أما أبدية المحالفة فقد سبقنا غيرنا بالتدليل
عليها . ومعنى هذا أن مصر قد تعهدت بأنه مهما يكن مصير المعاهدة
فأن التعالف في ذاته يجب ان يدوم

ذلك أننا نعلم أن مدة المعاهدة عشرون سنة فهل تنتهي كل
رابطة مع الانجليز بانتهائها - الجواب . لا . فقد جاء نص المادة
الثالثة عشرة بما يأتي :

« يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب اى منهما
في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة
وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم
الظروف السائدة حينذاك ،

فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة
التي أعيد نظرها يحال الخلاف الى مجلس عصبة الأمم ليفصل فيه
طبقاً لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى
اى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التي يتفق عليها
الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن اى تفسير في المعاهدة عند إعادة نظرها

يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

ومع ذلك ففي اى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين يقصد اعادة النظر فيها كما سبق بيانه «

فأنت ترى من هذا النص الصريح أن المعاهدة لن تنتهى وانما يكون لمصر بعد عشرين سنة من تنفيذها حق المفاوضة في اعادة النظر في نصوصها بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

وكل هذا خاضع لما اتفق عليه الطرفان في صلب هذه المادة من « أن اى تفسير فى المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ »

وما هي تلك المواد التي يجب أن يستمر التحالف على مبادئها .
تنص المواد الأولى الثلاث على عقد محالفة صداقة وتفاهم وعلى أن لا يتخذ أحد الطرفين في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفا أو يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع التحالف . واذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين ودولة أخرى الى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع هذه الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل الخلاف بالوسائل السلمية

كل هذا لا يعنيننا الان وإنما الذى يهمنا أمره هو نص المادة السابعة فهو يقضى على الدوام والاستمرار ومهما تغيرت المعاهدة وأعيد نظرها . - بأنه إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب فان الطرف الاخر يقوم بانجاده وتنحصر معاونة مصر في حالة الحرب الدام أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أن تقدم الى الانجلىز

داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها . وطرق مواصلاتها . بما في ذلك الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي . وان تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية وفيها علان الاحكام العرفيه واقامة رقابة واقية على الانباء (ومنها الصحف) يجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة

كل ذلك يجب على الحكومة المصرية ان تقوم به في كل وقت وان ، على الدوام والاستمرار ، في مدة المعاهدة وبعدها ، وهما يمكن مصيرها . لا في حالة حرب او خطر حرب فقط وإنما ايضا عند قيام حالة دولية مفاجئة نخشى خطرها ، وتقدير هذه الحالة سيكون دائما تحت رحمة انجلترا ، ولا يمكن أن يرفع الامر عند اخلاف في شأنه الى جمعية الامم ولا الى أية هيئة في الدنيا . قل لي بربك بمد ذلك : أهذه هي القيود « العرضية الوقتية » وهي « واجب الضيافة » كما يقولون ام ماذا ؟

ابدية المعاهدة . على ان الامر لا يقف عند هذا الحد من الجور وعدم الثقة بمصر الخليفة الصديقة . فان المعاهدة الحالية تقدمها ستكون مؤبدة ولو تحدد عمرها بعشرين سنة ذلك ان نص المادة السادسة عشرة يدل كما اسلفنا على انه عند انقضاء مدة العشرين سنة لا تنتهي المعاهدة . وإنما « يدخل الطرفان في مفاوضات بقصد إعادة النظر في نصوصها بما يلائم الظروف السائدة حينذاك » فان لم يستطع الطرفان الاتفاق بحال الامر الى مجلس عصبة الامم او الى اى شخص او هيئة يتفق عليها الطرفان ولكن بشرطين اساسيين اولهما ما سبق ذكره من ان هذا التعديل لا يتناول حق انجلترا على الدوام والاستمرار في استخدام مصر

وموانئها ومطاراتها ومارقها الى آخره وقت الحرب او خنارها او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها كنص المادة السابعة -
وثانيها مانصت عليه المادة الثامنة من ان انسحاب القوات البريطانية من القطر المصرى لن يكون الا اذا اصبح « الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة »
فلنفرض أن مصر لجأت الى عصبة الأمم لتقرير جلاء القوات البريطانية وعدم تحقيق طائرائها فى الأراضى المصرية كلها وقت السلم مدعية عدم الحاجة الى ذلك . بعد أن أصبح جيش مصر . قادرا على الدفاع عن القنال .

لنفرض هذا بعد انقضاء العشرين سنة وإن البعثة العسكرية البريطانية قامت بواجبها - ولنفرض أن عصبة الأمم تعاملنا كما تعامل إنجلترا ألا يكون لهذه الدولة أن تدعى ان مابقى من الجيش المصرى - بعد الذى سحب منه إلى السودان - لا يمكنه أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة امام أى جيش لدولة أوروبية أو أسيوية عظمى من تلك الدول التى تنافس إنجلترا - وأن تقول للعصبة بأستحالة وقوف جيش مصر كله امام تلك الجيوش الحارقة والاساطيل المنيعه والطائرات القوية لاحدى الدول العظمى .

لهذا كان من المعقول أن يتشبت المفاوض بما عرضه أولا فى سنة ١٩٣٠ من أن تنسحب القوات البريطانية اذا أصبح « الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال حتى يصل مدد الحليف » - وكان الانجليز قد قبلوا هذا النصر (أنظر الكتاب الأخضر

أما اذا تركنا النص بلا قيد كما جاء في المعاهدة الحالية فقد يصبح لهذا الشرك معنى ويصبح لانجلترا ان تعارض في الجلاء في كل وقت - ولا ندري بما تجيب وقتئذ عصبة الأمم ... وكيف تقبل النص الحاضر فنعرض انفسنا الى ما تريد انجلترا ان تفهمه منه - وما هي بلجيكا وسويسرا مثلاً - وبقاؤهما ضروري لكيان انجلترا وفرنسا - غير قادرتين على أن تكفلا بجيوشهما حرية بلادهما الى ما شاء الله - ولمكنهما قادرتان على ان تصددا غارة المعتدى الى أن ينجدهما حلفاؤهما . وهما مع ذلك مستقلتان استقلالاً تاماً لهذا كان من المجازفة ان تقبل في صك المعاهدة نصاً كهذا الذي يجعل مدة العشرين سنة عديمة الجدوى . ويحمل في طياته أشد انواع الخطر على استقلال البلد ومستقبل البلد ويعرض مصر الى احتلال ابدى تعاقدى مشروع لا يمكن الخلاص منه .

ان هذه البلايا كلها في المعاهدة هي التي يسميها انصارها «تحقيق الاماني الوطنية القومية» او «القيود العرضية الوقتية» أو واجب الضيافة»

ومن اعجب ما سمعناه ان يطلب بعضهم قبول المعاهدة محتجاً بان العبرة بالتنفيذ ففيه الخير الكثير . كما يطلب آخرون ان تنقيد بالمعاهدة ثم نواصل الجهاد بعد ذلك ...

الامتيازات وحماية الاجانب

ان الفكرة الوطنية كانت ترمى من يوم الاحتلال الى الوصول الى الجلاء ، وكان الزعماء يرون ان التفكير في امر الامتيازات لا يكون إلا بعد الفراغ من نوال استقلال بلادهم بجلاء الانجليز عنها فاذا تم لهم ما ارادوا من الجلاء اصبحوا مستقلين كباقي الأمم وانتهوا من الامتيازات على النحو الذي انتهت به تركيا وبلاد فارس

فان الامتيازات كانت قائمة في مصر من قبل الاحتلال ، وكنا نلحظ من بعض القادة السياسيين تدمراً إذا قام مناد ينادى بضرورة إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وحجتهم ان غاية البلاد الاولى هي الحصول على الاستقلال بالجلء وانه وحده كفيل بتحقيق ما بقى من امانى البلاد

وأذكر انى نشرت في الصحف رسالة لشباب مصر أذكرهم فيها فيما أذكرهم به بضرورة إلغاء الامتيازات ، فلاحظت قلقاً من بعض الزعماء ظناً منهم ان من المصلحة إرجاء هذا المطلب الى ان يحيز وقته ويسهل أمره بعد الجلء

ثم قام بعضنا بعد ذلك يشعرنا بأن إلغاء الامتيازات في الوقت الحاضر أمر حيوى حتى ذهبوا الى أن المعاهدة تكون مقبولة ولو ثقلت شروطها إذا سمرت عن إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة ويلوح لى ان الجانب البريطانى قد لمح هذه الرغبة وقدرها قدرها فسعى فى إدخال مسألة الامتيازات فى موضوع المعاهدة حتى يتسنى له بذلك حمل الجانب المصرى على قبول ما لم يكن يقبله من أمر الاحتلال على حساب الامل فى إلغاء الامتيازات

رضى كثير منا بهذا ، ورضى المفاوض المصرى بتخمل ما لا طاقة له به من مطالب الاحتلال العسكرى وما إلى ذلك من الطلبات البريطانية البهتة - وهو آمل قانع بأن يصل إلى استقلال داخلى فى أمر الامتيازات

وبينما يبنى بعضنا البعض فى إلغائها بعد تلك التوضيحات الهائلة فى استقلاله الاصلى واذا للمعاهدة تطل علينا من باب الامتيازات بما يقطع نياط القلب

فما الذى تنص عليه هذه المعاهدة

تقول لنا المعاهدة ان انجلترا تعترف بأن نظام الامتيازات

القائم الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وأن
مصر ترغب في إلغاء هذا النظام دون إبطاء « المادة الثالثة عشرة »
وليس في هذا شيء جديد . فان مصر من عشرات السنين
كانت ترغب دائماً في إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة وان
انجلترا نفسها قد اعترفت لها بذلك من بدىء الاحتلال وبما ابلغت
نه المرحوم السلطان حسين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

ولقد كنا نأمل صادقين ان انجلترا - بعد أن ظفرت بما ظفرت
به في المعاهدة - ان تدفع لنا المقابل ولو بأن تأخذ على عاتقها أنها
تؤيدنا فوراً في إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة . وان تبدأ
هي كحليفة صديقة بالتنازل عن امتيازاتها فحس بالفرق بين الصديق
الحليف وغيره . ولا غضاضة عليها في ذلك فان لها من قواتها
المرابطة ومن المعاهدة ما يصون كرامتها ويحفظ كبرياءها ومصالحها
لكن شيئاً من هذا لم يحصل فان الذى وصلنا اليه هو ما يأتى :

أولاً : صارت الأغراض منحصرة في ثلاثة أمور

(١) . الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات

(٢) . إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة

سريان التشريع المصرى (بما في ذلك التشريع المالى) على الاجانب

(٣) . اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير

مبرر . وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات

المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها القضائى الحال

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في

الاستغناء عن المحاكم المختلطة (الفقرة الأولى من ملحق المادة

الثالثة عشرة)

أدريت كيف أن فكرة واحدة وهي إلغاء الامتيازات وهبها

المحاكم المختلطة قد صارت الى ثلاث . ولم يحدد فيها وقت لالغاء الامتيازات كما لم يحدد أى وقت لالغاء المحاكم المختلطة . بل قبالت مصر أن تنازل عن حقها الثابت لها الآن فى الغاء المحاكم المختلطة بمجرد مرسوم يصدر من جانبها وحدها- قبلت التنازل عن هذا الحق واجاد نظام اسمه « نظام انتقال » غير يحدد المدة تتعهد مصر فى أنثائه أن تبقى المحاكم المختلطة مع السعى مع الدول فى أن تباشر هذه المحاكم اختصاصات المحاكم القنصلية فوق اختصاصها الحالى .

ثانيا- واذا رضينا بهذا فما الذى يكون عليه مركز مصر فى مدة الانتقال وازاء الغاء قيود التشريع بالنسبة للاجانب هنا أتت القيود الآتية فى مدة الانتقال :

(١) ان مصر لا يمكنها أن تقوم بتحقيق إلغاء قيود التشريع (بما فيه التشرع المالى) على الاجانب . ولا بنظام فترة الانتقال إلا باتصالها بالدول ذوات الامتيازات « وان انجلترا بصفتها حليفة مصر وصاحبة امتياز لا تعارض بتاتا فى هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات

وفى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار اليها فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة » (الفقرتان ٢ و ٣ و ٤ من الملاحق)

(٢) وللوصول أيضاً إلى إلغاء قيود التشريع على الاجانب واجاد فترة الانتقال (قبل موضوع إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة) يجب إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات

(٣) وإن إعادة النظر في القوانين هذه يجب أن تتضمن فيما تضمنه المسائل الآتية :

أ - الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدول الممتازة التي لا ترغب في نقل اختصاص محاكمها القضائية في ذلك إلى المحاكم المختلطة

ب - تعريف كلمة أجنبي بمدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة
ج - زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها

د - الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الاحكام الصادرة على الاجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعداء الصادرة عليهم (الفقرتان ٧ و ٨ من الملحق)

إنظر كيف اقيمت العقوبات امام مصر في الفاء قيود التشريع (بما فيه التشريع المالي) وامام ايجاد فترة الانتقال . وانظر الى زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة . والدول لا تأتي مع هذه العراقيل التي هي امتيازات لها - ان تتصل بمصر وان تتفاوض مع مصر الى ما شاء الله

ومصر بمجرد قبول المعاهدة . وفي اثناء البحث عن فترة الانتقال التي لا يعلم مداها . تكون ملزمة بان تقوم فورا وقبل ان تصل الى تحقيق التشريع المالي على الاجانب بانشاء الشككات والمستلزمات الفنية . والطرق الحربية والسكك الحديدية . والكبارى والمطارات وارسال جيشها الى السودان الى آخر ما تضمنته المعاهدة من الالتزامات وانظر فوق ذلك مبلغ التدخل الأجنبي في التشريع المزمع عمله باسم مصر لمحاكم الانتقال

فهم سيتدخلون في الاختصاصات وفي القوانين الجنائية
وهم سيتدخلون بنوع خاص في تعريف كلمة « اجنبى » أى فى
نظرية المصلحة المختلطة لتعيين اختصاص هذه المحاكم وهى محاكم
انتقال . . .

وهم سيتدخلون فى زيادة موظفى هذه المحاكم
وهم سيتدخلون فى حق العفو وفى تخفيف العقوبة على الاجانب
وفى الاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام عليهم (فى فترة
الانتقال) .

ثم يطلب منا مع هذا كله أن نعتقد بالأمل فيما بعد فى إلغاء
الامتيازات والمحاكم المختلطة يوماً ما وبحريتنا فى التشريع المالى
وغيره فقبل الاعتقاد بالأمل ونرضى بهذه المعاهدة على ذلك
ثالثاً - وليت الأمر قد وصل الى هذا الحد . فان فى المعاهدة
ما يشعر حقاً بالمرارة والألم من عدم ثقة الحليف بحليفه وصديقه .
بل ما يشعر بامتهانه

(١) ذلك أننا اذا افترضنا أن كل شىء قدتم . وان فترة
الانتقال قد تحققت . واننا وصلنا إلى إصدار القوانين قد الجديدة
بقيودها السابق ذكرها فنشرع فى تطبيق التشريع المصرى على
الأجانب . اذا افترضنا تحقيق ذلك فاننا نرى أمامنا قيداً لا أدرى
كيف الخلاص منه

ذلك أن المفاوضين المصريين تعهدوا بأن « أى تشريع مصرى
يطبق على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه
العموم فى التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على
الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب بما فى
ذلك الشركات الأجنبية (الفقرة ٦ من الملحق)

وان المسائل التي ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء
أية محكمة في مصر (محضر متفق عليه)

ألم تكن هذه النصوص قاطعة الدلالة على أن النفوذ الانجليزي
والمراقبة الانجليزية - بتقتضى عقد المعاهدة - سيجدان لها منفذا
وحجة لمراقبة التشريع المصري على الدوام والاستمرار ، هما تكن
مدة الانتقال ونتيجة الانتقال

وأية أمة ترغب جدياً في الحرية والاستقلال ترضى أن تتعهد
في صك يسمونه صك الحرية بأن تصنع نفسها بهذه الدلة فتتعهد بأن
تكون عادلة شريفة مع الاجانب وتحلق على نفسها من يراقب عدلها وشرفها
ألم يكن هذا النص القائم بذاته موجباً لتدخل الانجليز في تشريعنا
حتى بعد ما يسموه الغاء الامتيازات

(٢) وهناك شيء آخر فقد جاءت المادة الثانية عشرة من المعاهدة
« يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن أرواح الاجانب
وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها .
وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد »

وما هي ضرورة هذه الفقرة الاخيرة في المادة المذكورة .
وأى واجب هذا الذي تتعهد الحكومة المصرية بتنفيذه . وأمام
من تتعهد بهذا الواجب - فان الذي نعرفه هو أن الحكومات المستقلة
دات السيادة تتولى حماية ساكنيها جميعاً أجنب ووطنين على اعتبار
أن هذه الولاية حق من حقوقها لا واجب شايها أمام الغير

...

من كل هذا ترون أيها السادة أن الرقابة على مصر في التشريع
لن تنقطع وان مفاوضاتنا قد قبلوا ذلك - وان انجلترا ستتدخل
في كل وقت وأن محتجة تارة بمادة في المعاهدة ، وطورا بفقرة

في ملحق أو محضر متفق عليه - وهي ستتدخل كلما قنا بعمل
تشريع للأمن العام وفي الاجتماعات وغير ذلك بحجة القيود السابقة
وهي ستتدخل في كل تشريع مالي بحجة أن فيه احتجافاً بالأجانب
مهما يكن فيه من المساواة بين الناس جميعاً إذا كانت المصلحة
تقضى بمنعه كقانون ضريبة الدخل على بعض الشركات والمصنوعات
وما إلى ذلك

وهذا كله بفرض إمكان تصور إلغاء الامتيازات في خمس سنوات
أو في عشر . وقد سمعت أن الانجليز أبوا قبول تحديد أية مدة .
ولا غرابة فإن الترتيبات الطويلة والقوانين المتعددة . والمراقبة
المستمرة كل ذلك يساعد على فهم سبب هذا الرفض . وعلى أن ليس
في النية إلغاء الامتيازات

(بعد فترة الانتقال)

إذا افترضنا تحقيق فترة الانتقال فلن يكون إلغاء الامتيازات
لأن القيود السابقة لا تساعد على إنهاء هذه الفترة . وإنما تساعد
على الاعتقاد بأنها فترة استقرار

ونضيف هنا أن سبق لنا القول بأن نص الفقرة ٤ من المادة الثالثة
عشرة هو « من المتفق عليه أنه في حالة ماذا وجد من المستحيل
تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية (أي التدابير الخاصة
بالاتصال بالدول لتحقيق فترة الانتقال والتشريع على الأجانب)
فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة . إزاء
نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة »

وأي حقوق هذه التي تحتفظ بها الحكومة المصرية »

ولم هذا الغموض المقصود ؟

كيف تحتفظ مصر بحقوقها في حالة واحدة فيما إذا رفضت

الدول تحقيق تدابير فترة الانتقال ولم يأت نص في المعاهدة على حقوق مصر ولا على مساعدة مصر بعد فترة الانتقال ولا ازيدكم علما ان الاجانب لا يأبون الدخول في مفاوضات لتدبير فترة الانتقال وفوق ذلك فان مصر يساعدهم على انهم حتى لو رفضوا تدبير فترة الانتقال فان حقوق مصر التي احتفظت بها لم تخرج عن كونها ظاهرة في المعاهدات الدولية التي تصون الامتيازات . وغاية ما يمكن ان يؤدي اليه هذا الاحتفاظ بالحقوق هو الحق الموجود لمصر الآن في الغاء المحاكم المختلطة برسوم من جانبها سادتي . والنتيجة من هذا كله ان باب الغاء الامتيازات الوارد في المعاهدة حبر على ورق ليس فيه من جديد سوى الزام مصر بايقاف حقها في الغاء المحاكم المختلطة زمنا لا نعرفه

الخاتمة

سادتي - لقد انتهيت ووضع الخفاء فاصبحنا امام معاهدة اخذت منا كل شيء . ولم تعطنا غير الوعود - التزاماتنا فيها صريحة . وحقوقنا مبهمه غامضة مؤجلة - ولطالما وعدنا الانجليز بالغاء وبالغاء الامتيازات . وبحق زيادة عدد الجيش المصرى وما هي الوعود تتكرر والتاريخ بعيد نفسه - لكنها اليوم وعود بتضحيات قد ادركتم قيمتها : فرجائي من حضرات وكلاء الأمة ورجال حكومتها ان يسموا الى تعديل هذه المعاهدة بما يرضى مصلحة الوطن . وكرامة الوطن

أما اذا حيل بيننا وبين هذا التعديل فتمسكوا وقد عصمكم ربى من الشهوات الحزبية ومن شهوات الحكم بان هذه المعاهدة

للاحتلال وتثبيت له . وتسخير مصر في السودان لمصلحة الاستعمار
مع إلزامها تكاليف وتضحيات في الأنفس والأموال لا طاقة لها بها
أيها الأخوان - ان اردتم منى نصحاقتكم كوا بالحق في افعالكم
ولا تلبثوا لباطل وتزهوا عن الشهوات فيما يمس شرفكم ووطنكم -
وعارضوا الفكرة الخاطئة والعمل السيء ما استطعتم . وادلهوا ان
المعاملة على حساب الوطن جناية لا تغتفر في الدنيا ولا في الآخرة
واذا قيل لكم « شيء أحسن من لاشيء » فأجيبوا بأن الماهدة
بوضعها الحاضر أسوأ من « لاشيء » وبما أجاب به نابليون بعض
أصدقائه في منفاه بسانت هيلين . بعد أن ضاع أمله في تاج فرنسا .
فلقد عرضوا عليه أن يهرب . وان قد مهدوا له سبل الفرار فأبى
ولما حاجوه بأن حرите أجدى له من الذل الذى هو فيه قال لهم « زنوا
كلامكم . فاني لست هنا في الذل وانما أنا في الاسر »

حقا ليس الاسير بالذليل . وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة
واذا أريد بالناس رغم هذا أن يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين
ولن يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل . والامانى الوطنية .
مما على الذين يطبقون هذا الراى الا أن يغتبطوا . وأن يقيموا
أقواس النصر وأعلام الفرح . وان يظهروا أنواع السرور وأفانين
المرح . وان يرقصوا رقصة الطير المذبوح ورحم الله الشهداء
سادتى - أقدم لكم شكرى على حسن استماعكم والسلام عليكم ؟

طبعت بمعرفة : دار البعث للنشر والثقافة

